

مقاربة سوسيولوجية للمسار المهني للمقاولين الجزائريين

دراسة ميدانية لبعض أعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات FCE

A Sociological Approach to the Professional Trajectories of Algerian Entrepreneurs :

A Field Study of Selected Members of the Business Leaders Forum Association

تشوافت كريمه

جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

tachouaftkarima@yahoo.fr

صايشي سهيل

جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

souhila.saichi@ensta.edu.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2026/06/02	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص فئة المقاولين الجزائريين ومساراتهم المهنية، وذلك بالوقوف على أبعادهم الاجتماعية والتعليمية والمهنية، والكشف على مدى تشكل الذهنية المقاولاتية لديهم. كما تسعى إلى دراسة مميزات المؤسسات التي قام بإنشائها هؤلاء المقاولون، وكذا استكشاف مختلف الحوافز والدوافع التي شجعتهم على الاستثمار، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بسيكولوجية، مع إبراز أثر التحولات الاقتصادية والقانونية، ودور كل من الدولة والبنوك والسوق والروابط العائلية في بروز هذه الفئة وتطورها.
تاريخ القبول: 2026/07/12	
الكلمات المفتاحية: ✓ المقاول الجزائري ✓ الذهنية المقاولاتية ✓ المسار المهني	
Article info	Abstract :
Received 02/06/2026	This study aims to analyze the characteristics of Algerian entrepreneurs and their professional trajectories by examining their social, educational, and occupational dimensions, as well as assessing the extent to which an entrepreneurial mindset has developed among them. It also seeks to investigate the characteristics of the enterprises established by these entrepreneurs and to explore the various incentives and motivations that encouraged them to engage in investment activities, whether economic, social, or psychological in nature. Furthermore, the study highlights the impact of economic and legal transformations, as well as the role of the state, banks, the market, and family ties in the emergence and development of this entrepreneurial group.
Accepted 12/07/2026	
Keywords: ✓ Algerian entrepreneurs ✓ entrepreneurial mindset ✓ professional trajectories	

يشهد العالم فى المرحلة الراهنة تحولات بنىوية وتطورات كبرى مست مختلف الميادين، لا سيما فى الجانب الاقصادى حيث ارتفع عدد المؤسسات المنشأة بشكل ملحوظ، واشتدت حدة المنافسة فيما بينها. وقد أنتجت هذه التحولات فى الاقصاد العلمى الانتقال من "نموذج اقصاد الرأسمال Economie du Capital الذى يعتمد على عاملى الرأسمال المادى واليد العاملة لتفسير النمو الاقصادى، ثم إلى نموذج اقصاد المعرفة Economie de la connaissance الذى أصبح فى المعرفة تلعب دورا هاما ومحركا رئيسيا للنمو الاقصادى، وصولا إلى نموذج اقصاد المقاولاتية Economie de l'entrepreneuriat الذى تم من خلاله الاعتراف بالمساهمة الفعالة للمقاولاتية فى تحقيق التنمية الاقصادية وتعزيز ديناميكيتها" (AUDRETSCH, 2006).

وفى ضوء هذه التحولات، ظهرت المقاولاتية كأهم المواضيع التى استقطبت أصحاب القرارات الاقصادية والسياسية، إضافة إلى الباحثين والمتخصصين، اذ تعتبر محفزا للنمو، وخلق مناصب عمل، وكذا تعزيز المنافسة للاقتصاديات المعاصرة. فى ظل الأهمية المتزايدة التى تحظى بها المقاولاتية لدعم النمو الاقصادى، اهتمت الجزائر بتطوير الفعل المقاولاتى وتعزيز دور المقاولين، فبعدها كانت الدولة تمثل المقاول الكبير، وتملك الشرعية الاقصادية والإيدىولوجية لتحريك عجلة التنمية للخروج من التخلف دون إقصاء للقطاع الخاص، شهد هذا التوجه تغييرا تدريجيا نحو الاعتراف بدور هذا القطاع. فرغم القيود استطاع المقاول الجزائرى أن يتبلور ويثبت وجوده حتى فى ظل النظام الاشتراكى.

وقد تعزز دور المقاول بشكل أكبر مع التحول الى اقصاد السوق، خاصة منذ مطلع التسعينات مع برامج التعديل الهيكلى، حيث أصدرت الدولة جملة من القوانين الاقصادية التى فعلت دوره وتمكينه من استغلال الفرص المتاحة فى محيطه. مما أدى إلى ظهور جيل المستثمرين الجزائريين الذين قاموا بإنشاء مؤسسات جديدة، متحملين بذلك على عاتقهم شيئا من ثقل مسؤولية تحقيق التنمية الاقصادية. وفى هذا السياق، تسعى الجزائر الى وضع سياسات حكومية قائمة على تشجيع الفكر المقاولاتى وتوفير البيئة الملائمة لنموه، من خلال تطوير القوانين والإجراءات، وتعزيز التعليم والتكوين فى مجال المقاولاتية، كما عملت على تقديم امتيازات ضريبية واقتصادية لفائدة المقاولين، خاصة الشباب منهم، إضافة إلى توفير آليات المرافقة المالية والتقنية لمشاريعهم.

ولقد انتهجت الجامعة الجزائرية، على غرار العديد من الجامعات العالمية، خطوات تدريجية لتبني نموذج الجامعة المقاولاتية، من خلال مجموعة من الممارسات والاجراءات الميدانية الهادفة إلى تطوير الذهنية والفكر المقاولاتى داخل الحرم الجامعى. وقد تم إدماج دروس خاصة بالمقاولاتية ضمن البرامج الدراسية، اذ تدرس كمقياس استكشافى مشترك بين جميع التخصصات، إضافة إلى إدراجها كتخصص قائم بذاته فى بعض الكليات لا سيما فى ميادين علوم التسيير والعلوم الاجتماعية.

كما عرفت الجامعة الجزائرية ديناميكية كبيرة من خلال إنشاء مراكز دور المقاولاتية، وحاضنات الأعمال الجامعية التى تسهر على مرافقة مشاريع الطلبة وفقا للقرار رقم 1275 المؤرخ فى 27 سبتمبر 2022 والذى يحدد كىفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالى، بهدف دعم روح المبادرة، وتطوير المهارات المقاولاتية لدى الطلبة وكذا دفعهم إلى إنشاء مؤسسات ناشئة.

ولنا أن نتساءل فى هذا الصدد: هل يمكن إنشاء مؤسسات دون مقاولين؟

يعد قرار إنشاء مؤسسة مبادرة فردية ومستقلة، إلا أن نجاح هذا القرار لا يرتبط بدرجة إبداع الفكرة التى يقدمها المستثمر، بل يتطلب الأمر أيضا توفر دوافع قوية التى ترافق المقاول عبر جميع مراحل المشروع، منذ بلورة الفكرة الأولية إلى غاية التجسيد الفعلى ووضع اللبنة الأولى للمؤسسة.

وعليه، يتعين أن يتسم المقاول بجملة من الخصائص الأساسية، من بينها الثقة بالنفس، وروح المبادرة، والاستعداد لتحمل المخاطر، إضافة إلى الصبر والإرادة اللازمة لتحقيق مشروعه في محيط يتميز بحدة المنافسة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على دراسة خصوصيات هذه الفئة من الفاعلين الاجتماعيين، أي " المقاولين الجزائريين"، مع تحليل مدى رواج وترسخ ثقافة المؤسسة والمقاولاتية في الجزائر.

يعد إنشاء مؤسسة مسارا يسلكه المقاول على قدر من المخاطرة وتجربة حاسمة، إذ يتطلب تحول الفكرة إلى مشروع فعلي، المرور بعدة مراحل مترابطة ترابطا وثيقا، كما يستلزم على حامل المشروع أن يتجاوز مختلف العراقيل والصعوبات التي قد يواجهها قبل تجسيد المشروع وأثناء تنفيذه.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المقاولاتية في الجزائر تتقدم ضمن بيئة اقتصادية غير مكتملة، فبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة وتواجد آليات دعم حكومية وهيكل قانونية تهدف إلى تشجيع النشاط المقاولاتي، إلا أنها لاتزال تواجه عراقيل هيكلية تتعلق بالتمويل، والتنظيم والثقافة المقاولاتية. (Nessaibi, 2025) (Mezaour, 2025)، كما أن "النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر يحتل مراتب متدنية في معظم المؤشرات العالمية للمقاولاتية مقارنة بباقي الدول، فهو يعتبر نظاما بيئيا غير ناضج ومازال يحتاج إلى المزيد من الإصلاحات ليصبح أكثر تماسكا وفعالية مقارنة بالأنظمة البيئية الأخرى". (بركات، و عسول، 2024، صفحة 499)

وقد تميزت أنشطة المقاولين في بادئ الأمر بمحدوديتها نتيجة لطبيعة السياسات التنموية العامة المعتمدة آنذاك، إلا أن التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، لا سيما الانتقال نحو اقتصاد السوق واتجاهها إلى الخصوصية، فتحت المجال واسعا أمام الاستثمار الخاص سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وقد أدى ذلك إلى بروز فئة من الفاعلين الاقتصاديين الذين قاموا بأخذ المبادرة وإنشاء مؤسسات جديدة، وبذلك أصبحوا يحملون على عاتقهم شيئا من ثقل تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن أن نطلق عليهم اسم " المقاولين الجدد". وتتسم هذه الفئة بالتعدد وتنوع نشاطاتهم ومجالات استثماراتهم التي تشمل الصناعة بمختلف أنواعها، وقطاع البناء، والنسيج وغيرها، وتختلف أصولهم الاجتماعية والمهنية إذ تضم إطارات، وتجارا وأصحاب المهن الحرة.

وفي هذا السياق، إن تحديد العوامل الأساسية التي ساهمت في تشكيل فئة المقاولين الجزائريين، وتحليل نوعية التأثير الذي يمارسونه، إضافة إلى دراسة طبيعة وخصائص الأفراد والفئات الاجتماعية المتأثرة بالسلوك المقاولاتي، تنير لنا السبيل لتفسير دوافعهم إلى اخذ المبادرة. ومن جهة أخرى، يساهم ذلك في إلقاء الضوء على الدور والمكانة الاجتماعية لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ويُمكن من تقييم مدى رواج وترسخ ثقافة المؤسسة والمقاولاتية داخل المجتمع، بما يعكس تحولات القيم المرتبطة بالعمل الحر وروح المبادرة.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- من هم هؤلاء المقاولون الجزائريون الذين ينشؤون المشاريع؟ وهل يوجد نموذج واحد أم أكثر؟
- ما هي مكانيزمات بروز المقاولين الجزائريين الجدد والتي تساعدهم على توقع أفضل داخل حقل اقتصادي اجتماعي متميز باللاشفافية والغموض؟
- ما هي مميزات وخصائص مقاولي الجزائر اليوم؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يتبناها هؤلاء في ممارستهم للمقاولاتية؟
- ما هي الدوافع التي تؤدي بالمقاولين الجزائريين لاتخاذ المبادرة؟
- ما هي الصعوبات التي تعترض المقاولين قبل وأثناء القيام بالمشروع وبعده؟

فى مقالنا هذا، سنستعرض أهم ما توصلنا إليه للإجابة على هذه التساؤلات تحقيقا للأهداف المسطرة فى حدود بحثنا وذلك من خلال النقاط التالية:

- التعرف على الموصفات الشخصية الجديدة للمقاول الجزائرى مع التغيرات الاقتصادية التى تعرفها الجزائر،
- وكذا خصوصياته من خلال تتبع مساره الاجتماعى المهني فى ممارسته للمقاولّة
- محاولة استخراج نموذج أو أكثر للمقاول الجزائرى الحالى.
- معرفة الدوافع التى تؤدى بالمقاول لاتخاذ المبادرة سواء محفزاته الشخصية أو المتعلقة بمحيطه الاقتصادى والاجتماعى
- والاستراتيجيات التى يتبعها لتجسيد مشروعه الصناعى لتحقيق هدفه الأساسى المتمثل فى الربح.

1- المساهمة النظرية فى دراستنا:

لقد سمحت لنا المعلومات المستخلصة من البحوث السابقة ومختلف الأعمال العلمية التى اطلعنا عليها أثناء قراءتنا بفهم أفضل للإشكالية المتعلقة بالمقاول، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المراجع.

لقد شهدت المجتمعات الغربية، خاصة فى أوروبا وأمريكا الشمالية، تغيرات عميقة تزامنت مع ظهور النظام الرأسمالى والديناميكية فى المنتوجات، حيث انعكس ذلك على تحسن واضح فى المستوى المعيشى للسكان بوجه عام. وقد أثر هذا التحول بانشغال علماء الاجتماع عبر أجيال مضت إلى حصر العوامل المساعدة وراءه من جهة، وتحليل أبعاده وآلياته من جهة أخرى.

ورغم أن جهود المفكرين مازالت مهمة بمناقشة أسباب هذا "التحول الكبير" إلا أن التحسن التدريجى فى الأوضاع المعيشية أمر حقيقى ويمكن ملاحظته. وبغض النظر عن أهمية العوامل المادية والثقافية التى ساعدت على عملية التحول، فقد أدرك عدد كبير من الباحثين، منذ وقت مبكر، بالدور الهام والابتكارى الذى قامت به طبقة المقاولين لدفع عجلة هذا التحول وتقوية ديناميكيته.

برز المقاول كفاعل اجتماعى جديد من تفاعل مجموعة من التأثيرات المتداخلة، تشمل الأبعاد الديمغرافية والقانونية والتكنولوجية، إضافة إلى المحددات المادية والثقافية والاقتصادية. كما ساهمت التحولات والضغط الاجتماعى المعاصرة فى دفع أعدادا متزايدة من الأفراد إلى خلق نظام الثروة الرأسمالية، الذى تتوقف قابليته للحياة على توفر واستمرار الحيوية واتساع طاقاته الإنتاجية.

وفى هذا الصدد، تشير "بريجيت بيرجير" BURGUER Brigit إلى أنه إذا أتيت الفرصة أمام الأفراد ذوي الصفات المقاولاتية فإنهم سيبرزون من حيث لا ندري فى مجتمعات لا تمتلك تاريخ فى مجال المقاولّة. (بيرجير، 1995، صفحة 44)

ويمكن تعريف مفهوم المقاول فى ضوء مقارنة ريشارد كونتيون Richard CANTILLON الذى قدم تصورا واضحا لهذا الفاعل، وذلك فى سنة 1755. فقد عرف المقاول بوصفه "صاحب رأس المال الذى يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين" (HISRICH & PETERS, 1989, p. 7) كما اعتبره الفاعل الاقتصادى الذى يشتري أو يستأجر الموارد بسعر معلوم، ليعيد بيعها أو توظيفها فى الإنتاج بسعر غير أكيد (ALLALI, 2001, p. 3). وعليه فنشاط المقاول، بالنسبة لكونتيون، مبني أساسا على مبدأين جوهرين هما الشك والمخاطرة (BOUTILLIER & UZUMIDIS, 2006, p. 129)

كما ميز ليون والراس Leon WALRAS بين المقاول والرأسمالى، حيث اعتبر المقاول فاعلا اقتصاديا قد يكون فردا أو شركة، يقوم بشراء المواد الأولية من مقاولين آخرين، ثم استئجار الأرض من مالكيها مقابل مبلغ مالى، كما يستأجر قوة العمل مقابل أجر محدد،

ويستعين برأس المال من الرأسمالي للحصول على فائدة. وأخيراً، بعد توظيف هذه الوسائل الإنتاجية، يقوم ببيع المنتجات الناتجة. (Boutillier & Uzunidis, 2012). وبالتالي تتمثل المهمة الأساسية للمقاول في تجميع مختلف وسائل الإنتاج.

كذلك أشار والراس إلى تعدد أنواع المقاولين حسب مجال النشاط، فميز بين المقاول في الزراعة، وفي الصناعة وفي التجارة، وقد عرف المقاول في الصناعة بأنه يشتري المواد الأولية كالأقمشة والمعادن، ويستأجر المصانع والورشات والتجهيزات، كما يقوم بتوظيف اليد العاملة المتخصصة، كالغزالين والحدادين والميكانيكيين، ليشرف بعد ذلك على إنتاج وبيع المنتجات المصنعة مثل الأقمشة والمعادن. (Boutillier & Uzunidis, 2012)

من جهة أخرى، ربط فرانك نايت Frank KNIGHT مفهوم المقاول بمفهوم اللايقين، فقد عرفه بأنه الفاعل الذي يقوم بوظائف التخطيط، والتنظيم، والإدارة والمراقبة على العملية الإنتاجية، ويتخذ قراراته على أساس توقعاته لتقلبات السوق، متحملاً تبعات اللايقين الملازمة لديناميكية نشاط السوق. (Knight, 1921)

أيضاً يؤكد جوزيف شمبيتر Josef SCHUMPETER في إطار نظريته أن في حالة غياب عنصر أساسي من عناصر النظام الاقتصادي سوف يؤدي إلى مرحلة إعادة الإنتاج الروتيني أو الركود. ويتمثل هذا العنصر الأساسي في المقاول الذي يقوم بإدخال ميكانيزمات وأساليب إنتاجية جديدة، مما يدعم الابتكار ويكسر حالة السكون الاقتصادي (SCHUMPETER, 1951, p. 51) كما يمكن استكمال هذا التحليل بمقاربة ماكس فيبر Max WEBER الذي يبرز أن الأخلاق الدينية البروتستانتية ساعدت في تكوين ما يعرف بروح المقابلة الرأسمالية (WEBER, 1921)، وهو ما يفسر، في نظره، الازدهار الاقتصادي داخل بعض المجتمعات. كما اتخذ فيبر مفهوم المقاول بوصفه ظاهرة اجتماعية، حيث اعتبره فاعلاً رئيسياً داخل المؤسسة، يتصف بجملة من الخصائص، من أبرزها الشخصية الكاريزماتية، وروح المبادرة، والاستعداد لتحمل المخاطر، إضافة إلى تبني قيم العمل والسعي لتحقيق الربح. (WEBER, 1921)

2- البروتوكول المنهجي للبحث:

2-1- المنهج المستخدم:

بغرض التعمق في موضوع دراستنا من خلال مقارنة سوسيولوجية، اخترنا المنهج الكمي باعتباره الأنسب لاستكشاف وتوضيح مدى رواج وترسخ ثقافة المؤسسة والمقابلة داخل المجتمع. كما أن استكشافنا للميدان سمح لنا بفهم وتحليل واقع المقاول الجزائري، وكذا معرفة الدور والمكانة الاجتماعية لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، واستخراج المسار السوسيومهي.

2-2- تقنيات البحث:

من أجل جمع المعطيات والمعلومات الميدانية، قمنا بتوزيع استمارات على 60 مبحوثاً، وقد تضمنت هذه الاستمارات مجموعة من الأسئلة التي تلم بمختلف العناصر المرتبطة بموضوع وأهداف البحث.

للإشارة، إن اختيار المبحوثين لم يكن عشوائياً، بل تم وفق بعض المعايير:

- المقاولون المستجوبون هم كل الجزائريون الذين أنشأوا مؤسسة جديدة، متبعين كل المراحل (خطوات إنشائها). وكذا المسيرين للمؤسسات الخاصة في الجزائر، بالتالي تم استثناء المؤسسات العامة والأجنبية.

- نعرف الماؤل اللى تم اسؤوابه على أنه الشؤص اللى يقوم بالإدارة الفعلية للمؤسسة أى يؤدى الوظيفة الرئيسية المأثلة فى الإنشاء و مهمة التسيير اليومى وله الحق فى أأأا القرارات فىما يؤص أأأار سيرة الإنتاج، التوظيف... إلأ
- الماؤلون المسؤوبون هم الأأأريون اللى أنشأوا مؤسسات منذ أكأر من 5 سنوات على الأقل
- بالنسبة للمؤسسات المأروسة تعرضنا للمؤسسات ذات النشاطات الصناعية، بما فى ذلك البناء والأشغال العمومية.
- وضعنا كأأ أأنى للعمال فى أى مؤسسة 8 عمال ، لأن المؤسسات اللى تؤظف أقل من 5 عمال أأأر مؤسسات مصغرة و أأأر إأاريا مؤسسات أرفية.

وبعأما قمنا بأأرفىغ الاسأمارات أوصولنا إلى بعض أصاص المسار السوسيومهنى للماؤولين المسؤوبين (المهنة السابقة) ، لأأا قمنا بأأقسيم هؤلاء (أى 60 مآول) إلى النمأا الأالأة الأالأة:

-النمؤا الأول: الماؤولين اللى كانوا عمالا فى أأأاع العام (إأارات أو إأارات سامية) وبعأهم 20 مآول.

-النمؤا الأانى: الماؤولين اللى كانوا أأارا (بالأملة أو الأأزأة) أو لهم مهن أرة (أأبيب، أأاسب، أأامى) وبعأهم 20.

-النمؤا الأال: مآولين لم يمارسوا أية مهنة من أأل وأأأها مباشرة من الأراسة إلى إنشاء مؤسسات أاصة وبعأهم 20.

يأأأ المأأ الرئيسى من أهة النمأا فى إبراز آليات الأأور الأارأأى للمأأولة فى الأأأر وأأأل أأأل المراحل اللى مرأ بها.

3- المسارات السوسيومهنية للماؤول الأأأرى وأهم المأأارات للأراسات السوسىولؤجية الأأأرية:

إلى أانب أأأل الأعارىف المأأاة للمأأولة والماؤولين وناأأة أهة الطبقة الأأأاعية، أراد بعض علماء الأأأاع أراسة ظروف نشأأها وأأأكلها وكذا معرفة مميزات وأصوصيات الماؤول الأأأرى والأسأراأأأأة اللى يسأأأها لإنأا مشروع ما. مع العلم أن هناك أعمال أأألة أأأرأأ أهة الأة، وأأ تم أقسيم أهة الأعمال إلى صنفين: أعمال أأأمة أناولأ نشاط الماؤول فى إأار النظام الاشأراكى لأ يشأع أأأرا أأأاع الأاص، ثم أعمال أأأمة أأأرأأ للماؤول فى إأار السياسة الأشأأأأة لأأأاع الأاص بأأأ ألق الشرة.

بعأ بيار بورأى Bourdieu Pierre من بىن أول البأأأين اللى أأأرأوا للماؤول الأأأرى فى أأأابه Sociologie de l'Algérie، أأأ وأأ أن أأأوعة الأرفين والماؤولين الصغار عأأ نأاية المأألة الاسأأأاركة كان بإمكانهم أن يكونوا الصناعيين الأأأريين لما بعأ الاسأأال. (Bourdieu, 2012)

أما نشىر إلى البأأأين اللى أهأا بأراسة الماؤول الأأأرى أأ من "ألالى الابس" و "أان بىناف" Jean PENEFF، أأأ قمنا بأأأأص أهم الأأأا اللى أوصولا إليها فى أأأأها.

3-1- أراسة أان بىناف : أصول الماؤولين الأأأريين

أهم أان بىناف بأراسة أة الماؤولين الأأأريين ألال نأاية السبعىنات، معأأا على مأأر أساسى بأأأ فى " المسار الإأأأاعى " لأهة الطبقة، بأأأ معرفة الشروط الأأأأاعية اللى ساعأأ على أأأكلها. وأأ أأأأ عىنة الأأأ 220 رئىس مؤسسة يعملون على مسأوى الأأأر العاصة.

أما سعى أان بىناف إلى فهم الكىففة اللى بأأ بها أسيير رؤوس الأموال و المؤسسات من أأأ الماؤولين، أأأ عأأ رب العمل على أنه: « الشخص اللى أأأر المؤسسة فعلىا ، وىأأمل المسؤولة الأساسية فى أأأكلها، من ألال أأأا القرارات المأأأة بها، كأأأ الآلات مأأا، أضف إلى ذلك مسؤولأة للتسيير اليومى للمؤسسة وناأأأها، أما له سلطة أأأار نوع المأأ و كىففة أأأاها وأأأار اللأ العاملة » (PENEFF, 1981, p. 32)

واعتمد الباحث في دراسة المسار الاجتماعي للمقاول الجزائري على عدة متغيرات، تمثلت في الأصل الاجتماعي، والأصل الجغرافي، والمستوى التعليمي، والمسار المهني، وذلك ليتمكن من تفسير كيفية تشكل هذه الطبقة والكشف عن الاستراتيجيات التي استخدمها المقاولون لإنشاء مشاريعهم الصناعية.

وقد فرق بيناف بين نوعين من المقاولين استنادا إلى اختلاف مساراتهم الاجتماعية وهما:

أ - المقاولون ذوو الأصل التجاري:

يشير جان بيناف إلى وجود طبقة من المقاولين الجزائريين كانوا تجارا كبارا، وكانت لهم مكانة اقتصادية قوية قبل الاستقلال، وقد عمل معظمهم لدى الأوروبيين، وينحدرون في معظم الأحيان من أصول ريفية، خاصة من الشرق والجنوب الجزائري، وفيما بعد هاجروا في سن مبكرة إلى المدن. كما درس عدد منهم في مدارس ابن باديس أي في جمعية العلماء المسلمين. وقد كان يمتلك هؤلاء المقاولون محلات تجارية، وفيما بعد توجهوا نحو الاستثمار في الصناعة، وخاصة بعد تشجيع الرئيس الراحل هواري بومدين للإستثمارات الخاصة سنة 1966 (PENNEF, 1983, p. 575)، كما قاموا بتأسيس وحدات صناعية صغيرة ومتعددة تعود ملكيتها للمقاول نفسه.

وتتميز استثمارات هؤلاء المقاولين في قطاعات لا تستعمل تكنولوجيا معقدة أو حديثة، لكنها تحقق مردودية اقتصادية كبيرة، مثل الصناعات في المواد الغذائية والنسيج وغيرها. كما أن التكاليف الإنتاجية محدودة، مع الحرص أكثر على الكمية على حساب النوعية. ومن أهم خصوصيات هذه المؤسسات يوظفون يدا عاملة قليلة تتراوح غالبا بين 50 و100 عامل.

كما توصل الباحث إلى أن "هؤلاء المقاولين ظلت تطغى عليهم تصرفات تجارية، كونهم ينحدرون من خلفية تجارية بالرغم من أن لديهم مؤسسات صناعية، إذ ينشغلون بتسويق وبيع المنتوجات أكثر من اهتمامهم بالعملية الإنتاجية، مما يؤدي بهم إلى فتح محلات تجارية لتسويق منتوجاتهم" (PENNEF, 1983, p. 576)

وبالتالي، فإن اهتمامهم ينصب على تسيير رؤوس أموالهم والزيادة فيها أكثر من حرصهم على التسيير التقني والإنتاجي للمؤسسة. فهم في معظم الأحيان لا يشاركون بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية، بل يقومون بتوظيف مهندسين وإطارات مختصة تتولى مهام تسيير المؤسسة والإنتاج.

وفي الأخير، توصل جان بناف إلى أن المقاولين ذوي الأصل "التجاري" هم في الغالب غير متخصصين في المهنة مباشرة للنشاط الذي يمارسونه أو في نوع المنتج الذي ينتجونه، إذ يقتصر أساسا دورهم على المساهمة برؤوس أموالهم والتسيير العام للمؤسسة، مع توظيف مختصين للتكفل بالجوانب التقنية والإنتاجية لضمان نجاح المؤسسة واستمراريتها.

ب- مقاولون منحدرون من قطاع الدولة:

يصنف جان بيناف طبقة ثانية من المقاولين الجزائريين، تتمثل في أولئك الذين كانوا يعملون داخل قطاع الدولة، وهم إما كعمال إداريين أو عمال مؤهلين أو كإطارات متوسطة. ونلاحظ أن الهدف الأساسي لهذه الفئة كان تحسين وضعهم المادي والاجتماعي، خاصة في ظل ضعف الأجور وانخفاضها في القطاع العمومي، مما دفعهم إلى ممارسة النشاط الصناعي والتخلي عن مناصب عملهم. غير أن عددا من هؤلاء المقاولون كانوا يمارسون في السابق نشاطا تجاريا محدودا بالموازاة مع عملهم في المؤسسة العمومية، وهذا بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مشاريعهم الصناعية المستقبلية.

وينتمي هذا النوع من المقاولين في الغالب إلى أصول ريفية وينحدرون من عائلات بسيطة أو ذات نشاط تجاري بسيط، وهؤلاء المقاولون يتميزون بالمشاركة مباشرة في عملية الإنتاج، كما أن لديهم تجربة ميدانية كبيرة. ويشير الباحث إلى أن معظمهم قد هاجر إلى الخارج قبل الاستقلال، ثم عادوا بعده إلى الجزائر حاملين نظرة عن الصناعة الفرنسية، كما استفادوا من التربصات والتكوينات مكنتهم من التعرف

2- دراسة جيلالي ليابس : ذهنية المقاولين الجزائريين:

اهتم جيلالي ليابس بدراسة طبقة المقاولين باعتبارها طبقة برجوازية صناعية بدأت في التكون في المجتمع الجزائري، حيث سعى من خلال دراسته إلى إبراز أهم مواصفات المقاول الجزائري والذهنية التي يستخدمها في ممارسة نشاطه الصناعي.

وقد عرف المقاول على أنه: «الشخص الذي تتمثل وظيفته الأساسية في تجميع عوامل الإنتاج، وتسييرها، وأخيرا إعادة إنتاجها». (LIABES, 1988, p. 144)

ويرى الباحث أن تكون الطبقة البرجوازية الصناعية الجزائرية ارتبط بالدور الذي قامت به الدولة بفسح المجال للخواص لممارسة النشاط الصناعي، وهذا ما سمح لها بتجميع رأسمال صناعي خاص. وانطلاقا من ذلك، وضع الباحث فرضية مفادها أن: «وجود رأسمال خاص يعد الشرط المادي لوجود برجوازية صناعية، تحمل بوجودها نموذجا و مشروعاً اجتماعيا برجوازيا قائما على حرية أخذ المبادرة». (LIABES, 1984, p. 111)

وعليه، يؤكد جيلالي ليابس أن الدولة ساهمت بصفة غير مباشرة في تشكل هذه الطبقة من المقاولين وهيكلتها، وهذا ما جعل المؤسسات الخاصة تشعر بارتباطها بالممارسات والسياسات التي تقوم بها الدولة، سواء على المستوى الإيديولوجي، أو السياسي، أو القانوني أو الاجتماعي.

كما توصل الباحث إلى أن هذه الطبقة البرجوازية الصناعية اعتمدت في تبرير نشاطها الاقتصادي والاجتماعي على ثلاثة أبعاد أساسية:

✓ يتمثل البعد الأول في المشاركة في بناء الدولة من خلال المساهمة في تطوير الاقتصاد الجزائري، حيث تستعمل هذه الطبقة استراتيجية المواطنة الوطنية "Tradition national patriotique"، بحيث أنها تعتبر نفسها فاعلا في إنشاء اقتصاد وطني متطور ومستقل، وفي تكوين سوق وطنية، وهو ما تحقق من خلال احتكار القطاع الخاص على بعض القطاعات الاستهلاكية، مثل قطاع البناء وغيرها.

✓ أما البعد الثاني، فيتمثل فيما سماه الباحث بـ "الإستراتيجية اللامساوية" (APOLITISME)، وكما هو معروف بأن الدولة هي التي تحتكر المجال السياسي، و على هذا الأساس فإن المقاولون الجزائريون يعيشون، حسب الباحث، علاقة غامضة تتراوح بين الخضوع والاستقلالية مع الدولة؛ فمن جهة يطالبونها بحماية النشاط التجاري و الصناعي وإعادة النظر في أوضاعهم القانونية والاقتصادية، ومن جهة أخرى يريدون الحد من تدخلها و ذلك من خلال المطالبة بالحرية في أخذ المبادرة.

✓ في حين يرتبط البعد الثالث بالأهمية الاجتماعية التي تسعى هذه الطبقة إلى تحقيقها، من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة، وأنها تكمل القطاع العام، بالإضافة إلى تلبية الطلبات في السوق الوطنية. (LIABES, 1984, p. 553)

غير أن الباحث يطرح تساؤلا حول مدى قدرة القطاع الخاص حقيقة على امتصاص البطالة، إذ يرى أن القطاع الخاص الصناعي لا يستطيع أن يحقق الانتاج دون استغلال اليد العاملة بهدف استخراج فائض القيمة "Plus value"، وهو ما يدفع المقاول إلى استخدام عدة استراتيجيات اقتصادية وتنظيمية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

ومن خلال دراسته، توصل جيلالي ليابس إلى أن أرباب العمل الخواص يستعملون ما أسماه بالسياسة التوافقية "Syncretisme" في تسيير الموارد البشرية. (LIABES, 1978, p. 22) بمعنى المزج بين العناصر الحديثة والتقليدية، أي أن المصنع قد يكون حديث من حيث التكنولوجيا المستعملة و علاقات الإنتاج التي يقوم عليها، غير أن رب العمل يستمر في استعمال علاقات السيطرة التقليدية في ممارسة السلطة والتسيير، كالعلاقات القبلية والجهوية، والتوظيف الانتقائي القائم على الروابط الاجتماعية.

ويعتبر الباحث أن هذه الآليات هي عبارة عن وسائل أساسية للتخفيف من حدة المقاومة العمالية خاصة الحركات النقابية، وتكوين الجماعات العمالية التي تقوم برفض الأوضاع القائمة والمطالبة بتغييرها. وبالتالي فصاحب المصنع يعمل على ترسيخ سلوك الانضباط داخل فضاء العمل من خلال استعمال استراتيجيات اجتماعية وثقافية أخرى.

وفي نفس السياق، يصرح الباحث إلى اعتماد بعض أرباب العمل على "العوامل الدينية" كوسيلة لإدماج العمال في المؤسسة، من خلال تخصيص فضاءات للصلاة أو تقديم منح مرتبطة بالأعياد الدينية، مثل عيد الأضحى. ويعكس ذلك محاولة المقاول الناجح خلق مناخ اجتماعي يساهم في توفير كل أساليب الراحة والاستقرار المهني للعمال ورفع مستوى اندماجهم المهني داخل المؤسسة وحرصهم على جودة الأداء وإتقان العمل. وتختلف نوعية هذه الأساليب باختلاف الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع، حيث تسعى بعض المؤسسات إلى توفير وسائل تحفيزية وترفيهية داخل مكان العمل بهدف تحسين مردودية العمال.

كما وجد جيلالي ليابس استراتيجية أخرى يستعملها المقاول الجزائري في الحصول على الأرباح، تتمثل فيما سماه بـ"الاستغلال المزدوج للمكانة الاجتماعية للمرأة" (LIABES, 1978, p. 104) ويقصد بذلك تشغيل المرأة داخل منازلهم بدون التصريح بها رسمياً، خاصة فيما يخص بعض الأنشطة كالخياطة، حيث تعمل معظمهن داخل المنزل.

وفي هذا السياق، يرى الباحث أن «المقاول الجزائري يأخذ من القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ويعطيها طابعا عصريا بهدف استغلال اليد العاملة» (LIABES, 1978, p. 105) وهذا ما يعكس مدى توظيف المقاول للبنى والقيم التقليدية في آليات الإنتاج الحديثة بهدف تحقيق الأرباح.

كما تجدر الإشارة إلى أن جيلالي ليابس توصل، على غرار جان بيناف، إلى أن المقاولين الجزائريين يؤسسون مؤسسات تعتمد بشكل واسع على "الشراكات العائلية التقليدية"، حيث يعمل أعضاء العائلة الواحدة على إنشاء مؤسسات مبنية على توحيد رؤوس الأموال والأهداف المشتركة.

و فيما بعد، ظهرت أنواع أخرى من الشراكات بين أعضاء من جبهة التحرير الوطني "FLN" وجيش التحرير الوطني "ALN"، وهي شراكات حديثة العهد والتي ساهمت البنوك في تسهيل نشأتها، من خلال إيجاد العلاقة بين رؤوس أموال وخبرات متعددة، بحيث تجمع هذه الشراكات بين أصحاب التجربة التقنية و المعارف المهنية النظرية والتطبيقية، كالمهندس الذي يأتي بمعارفه وعلاقاته المهنية التي أقامها أثناء حياته المهنية، و بين صاحب رأس المال الذي يأتي بمشروعه ويوفر التمويل ووسائل العمل.

و يهدف المقاولون من خلال هذه الشراكات إلى إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم، ولها قدرة تنافسية كبرى، بما يمنحها وزن ومكانة قوية على الصعيد الاقتصادي.

وفي الأخير، توصل جيلالي ليابس إلى أن المقاولين الجزائريين يتميزون بمجموعة من الخصوصيات، من أهمها استعمال الذهنية العائلية في إنشاء المؤسسات، وكذا استغلال اليد العاملة المشغلة بهدف استخراج فائض القيمة، وذلك بالأخذ من القيم الاجتماعية التقليدية وإعادة توظيفها ضمن إطار اقتصادي معاصر. (LIABES, 1978)

من خلال تناولنا دراسات لكل من جيلالي ليابس وجان بيناف، يمكن ملاحظة وجود تقارب واضح بين وجهتي نظر كل من المفكرين من حيث تفسير طبيعة المقاولين الجزائريين والظروف التي ساهمت في تكون هذه الفئة الاجتماعية. كما أن المميزات والأصول الاجتماعية التي يمتاز بها المقاولون الجزائريون في تلك الدراسات تتعلق أساسا بمقاولي سنوات السبعينيات للقرن الماضي، وهي مرحلة يمكننا أن نقول عنها أن ذهنية المقاول لم تكن قد تكونت بشكل كامل، ومن هنا يمكننا التساؤل حول مدى تكون هذه الذهنية فيما بعد.

وقد ساهم هذان الباحثان في تفسير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي ساهمت في تشكل الطبقة البورجوازية الصناعية في الجزائر، وكذا إلى توضيح أغلب الاستراتيجيات التي استعملها المقاولون من أجل ضمان نجاح نشاطهم الاقتصادي والتحصل على مكانة أساسية داخل المجتمع الجزائري.

وفي نفس السياق، تطرق أحمد بو يعقوب إلى فئة مقاولي سنوات التسعينيات من القرن الماضي، حيث سعى إلى معرفة مدى إمكانية هذه الطبقة التحول إلى فاعلين اقتصاديين حقيقيين. وقد تعرض إلى بعض خصائص المقاولين الجزائريين فوجد أنهم خلال هذه المرحلة يتميزون بصغر السن، وارتفاع المستوى التعليمي، ولديهم خبرة مهنية كبيرة ومتنوعة، اكتسبوها من خلال العمل إما في القطاع العام أو القطاع الخاص أو في النشاط التجاري وذلك قبل تأسيس مؤسساتهم الخاصة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن هؤلاء المقاولين يعتبرون فاعلين اقتصاديين يختلفون عن مقاولي سنوات السبعينيات للقرن الماضي، كما أن أغلبهم يربط مستقبل البلاد بمستقبل المؤسسة الخاصة. غير أنه وجد في المقابل أن هذه الفئة لا تمثل جماعة متلاحمة، لا من الناحية الاقتصادية ولا الاجتماعية، وحتى من حيث وجهة نظرها لمشاريع المؤسسة وأهدافها. كما أشار بويقوب أن مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق في الجزائر ساهمت في ظهور وتطور فئة جديدة من المستثمرين الخواص. (Bouyakoub, 1997, p. 118)

ومن جهة أخرى، تطرق باحثون آخرون، من بينهم سويدي وفرفيرة وعكروف، إلى دراسة المقاولين الجزائريين الذين استثمروا في منطقة بوغني بتيزي وزو، حيث أرادوا الكشف عن مدى وجود ذهنية المقولة في هذه المنطقة، إضافة إلى تحديد الدوافع التي أدت بهؤلاء الأفراد إلى ممارسة النشاط المقاولاتي.

وقد توصل هؤلاء الباحثون إلى أهم الدوافع التي تؤدي بالمستثمرين الخواص إلى إنشاء مشاريعهم، من بينها البحث على الاستقلالية، وحب المخاطرة، والانتماء إلى عائلة تمارس النشاط المقاولاتي، بالإضافة إلى وجود رأس المال. (SOUIDI, FERFERA, & AKROUF, 2000, p. 52)

كما أكدوا على مدى تأثير المحيط الاقتصادي والاجتماعي في تشكل الفعل المقاولاتي، بحيث من الصعب تفسير تراكم وتركز المقاولين في بعض المناطق وانعدامهم في مناطق أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وبالتالي لدراسة هذه الطبقة الاجتماعية يجب مراعاة مختلف هذه الخصائص والعوامل المؤثرة.

نتائج الدراسة

1- المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين

من خلال المعطيات التي تم جمعها، توصلنا إلى أن المقاولين الجزائريين يتميزون بمجموعة من الخصائص السوسيو مهنية والاجتماعية. فمن حيث الفئة العمرية، تبين أن نسبة 38.33% من أفراد العينة ينتمون إلى فئة الكهول التي تتراوح أعمارهم ما بين 41 و55 سنة، في حين سجلت أصغر نسبة عند فئة الشباب الذين يتراوح سنهم ما بين 25 و40 سنة. أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة سجلت عند ذوي المستوى الجامعي، بنسبة 58.33، بينما كانت أصغر نسبة تعود لأصحاب المستوى الابتدائي والتي قدرت بـ 10%. وفيما يخص التخصصات الجامعية، فقد وجدنا أن أكثر من نصف أفراد العينة، بنسبة 60%، قد تابعوا دراسات جامعية في تخصص التسيير و الاقتصاد، بينما سجلنا أصغر نسبة في تخصص العلوم الطبية.

أما بالنسبة للتكوين المهني، فقد سجلت أكبر نسبة في كل من تخصصي التسيير والمحاسبة، بالإضافة إلى التكوين المرتبط بنفس تخصص النشاط الممارس، وذلك بنسبة 45% لكل منهما، بينما قام بقية أفراد العينة بتكوين ليس له أية علاقة مباشرة بالنشاط الذي يمارسونه.

كما أظهرت نتائج البحث أن كل المقاولين المبحوثين يحسنون استعمال اللغة الفرنسية بالدرجة الأولى، ثم تليها اللغة العربية، وأخيرا اللغة الإنجليزية.

و بخصوص الوسط الاجتماعي، تبين أن أكبر نسبة من أفراد العينة تنتمي إلى الوسط الحضري بنسبة 40%، في حين سجلت أصغر نسبة في الوسط الريفي بمنطقة القبائل، والتي قدرت بـ 10%.

أما فيما يتعلق بالمهنة الأصلية للأب، فقد أظهرت النتائج أن أكبر نسبة سجلت عند فئة التجار والحرفيين بنسبة 36.66%، بينما أقل نسبة تخص فئة العمال البسطاء.

خلافا لما توصل إليه في دراسته جان بيناف خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، والذي توصل فيها إلى نموذجين أساسيين للمقاولين الجزائريين، تشير نتائج دراستنا أننا أمام ثلاثة نماذج من المقاولين الجزائريين يتميز كل نموذج بمجموعة من الخصائص السوسيو مهنية والاجتماعية.

يتمثل النموذج الأول في فئة المقاولين المنحدرين من إطارات القطاع العام، ومعظمهم من فئة الكهول، لهم مستوى تعليمي جامعي وتكوين في ميداني الإدارة والتسيير، كما يتقنون ثلاث لغات: الفرنسية والعربية والإنجليزية. وهم من أصل حضري ووسط اجتماعي بسيط، وقد اكتسبوا تجربة مهنية كبيرة ومعارف واسعة وعلاقات اجتماعية شخصية ومهنية متينة بفضل عملهم السابق بالقطاع العام، والأمر الذي دفعهم إلى إنشاء مؤسسات خاصة وممارسة النشاط المقاولاتي بهدف تحسين وضعهم المعيشي.

أما النموذج الثاني، فيتمثل في المقاولين الذين كانوا يمارسون التجارة أو أصحاب المهن الحرة، ويتميزون غالبا بكبر سنهم ومستوى تعليمي متوسط، ولهم تكوين في ميداني التسيير والإدارة، مع إتقانهم للغات الثلاث: الفرنسية، والعربية والإنجليزية. كما ينحدرون من أصل حضري ووسط اجتماعي متوسط، ومن خلال نشاطهم التجاري أو المهنة الحرة التي مارسوها في السابق تمكنوا من تراكم رأس المال، ثم قاموا بتحويله إلى رأسمال صناعي بهدف استثماره في مؤسسات خاصة قصد المحافظة عليه وتنميته.

وفيما يخص النموذج الثالث فيتمثل في فئة المقاولين الذين لم يمارسوا أي نشاط مهني من قبل بل اتجهوا مباشرة إلى عالم المقاولاتية بإنشاء مشاريعهم الخاصة. وهؤلاء يتميزون بصغر سنهم ولديهم مستوى تعليمي جامعي، لهم تكوين في تخصص الإدارة والاقتصاد، إضافة إلى إتقانهم للغات الثلاث. كما أنهم ينحدرون من أصول حضرية ومستويات اجتماعية بسيطة، وهم يسعون من خلال الفعل المقاولاتي إلى تحسين مستواهم المعيشي وتحقيق الاستقلالية في حياتهم المهنية. وتتميز هذه الفئة من المقاولين بروح المبادرة والاستعداد لتحمل المخاطرة، الأمر الذي يجعل هذا النموذج يعتبر الجيل الجديد من المقاولين الجزائريين.

2 - مميزات المؤسسات التي أنشأها المقاولون الجزائريون

نشير في هذا السياق إلى أننا تمكننا من جمع مختلف العناصر التي ساهمت في تكوين شخصية المقاول، وذلك من خلال التعرف على نوع المؤسسة التي قام بإنشائها، وعليه، سنعرض فيما يلي أهم المميزات المرتبطة بهذه المؤسسات.

تبين من خلال المعطيات الميدانية التي تم جمعها في بحثنا، أن المؤسسات التي أنشأها المقاولون المبحوثون تنتمي إلى القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى استبعاد مؤسسات القطاع العام من مجال الدراسة. ومن أجل التعرف على خصائص هذه المؤسسات، اعتمدنا على أربعة مؤشرات أساسية تتمثل في: تاريخ الإنشاء، وطبيعة النشاط، وحجم المؤسسة، بالإضافة إلى الشكل القانوني للمؤسسة.

وقد أظهرت النتائج التي توصلنا إليها أن 40% من المؤسسات المدروسة تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة، في حين تمثل المؤسسات متوسطة الحجم نسبة 31,66%، بينما بلغت المؤسسات الصغيرة جدا نسبة 18,33% أما المؤسسات الكبيرة الحجم قدرت نسبتها بـ 10% فقط.

أما بالنسبة للشكل القانوني للمؤسسات التي أنشأها المقاولون المبحوثون، فقد توزع كالآتي :

- المؤسسات ذات المهام المحدودة (SARL): بنسبة 36,66 %

- المؤسسات الفردية: بنسبة 25 %

- المؤسسات العائلية: بنسبة 23,33 %

- المؤسسات ذات أسهم (SPA) : بنسبة 11,66 %

- المؤسسات ذات الاسم الجماعي (SNC) و المؤسسات ذات المهام المحدودة لشخص واحد (EURL) بنسبة 3,35 % .

وتجدر الإشارة إلى أن أول خطوة يمر بها المقاول قبل الشروع في إنشاء مؤسسة خاصة تتمثل في « إيجاد فكرة المشروع الذي يريد إنجازه ، أي تحديد فكرة المنتج أو النشاط الذي يريد عرضه داخل السوق»...³⁰ بحيث يعد اختيار فكرة المشروع أهم خطوة في مسار إنشاء مؤسسة، وهناك عدة مصادر لفكرة المشروع تبعا لعدة عوامل.

لقد أظهرت نتائج الدراسة التي قمنا بإنجازها أن مصادر أفكار المشاريع عند المقاولين المبحوثين توزعت كما يلي:

1. اقتراحات المستهلكين: بنسبة 40 % .

2. دراسة السوق: بنسبة 25 %.

3. آراء الأصدقاء والمعارف: بنسبة 18.33 %.

4. الإصلاحات و القوانين العمومية التي تقترحها الدولة: بنسبة 10 % .

5. الخبرة المهنية السابقة: بنسبة 5 %.

بعد تعرضنا لخصائص المقاولين الجزائريين، نريد الآن التعرف على أهم مميزات وخصائص المؤسسات التي أنشأها هؤلاء المقاولون، وذلك لاستكمال صورة المقاول الجزائري وكذا فهم طبيعة نشاطه المقاولاتي. وقد كان ذلك من خلال دراسة تاريخ إنشاء هذه المؤسسات، بحيث لاحظنا أنه عرفت كل مرحلة ظهور قوانين جديدة للاستثمار كانت تأتي مع تقديم تسهيلات جديدة للمستثمرين الخواص، الأمر الذي ساهم في تزايد إنشاء مؤسسات خاصة وتطور النشاط المقاولاتي.

كما تبين أن التغيرات الاقتصادية التي عرفت الجزائر لعبت دورا كبيرا وإيجابيا لتشجيع المقاولين على اتخاذ المبادرة، بالخصوص مع تراجع فعالية القطاع العام، مما فصح المجال إلى ظهور فئة المستثمرين الخواص على نطاق واسع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي لعبت دورا في دفع المقاولين الجزائريين لممارسة المقاولاتية. ومن بين هذه العوامل، التغيرات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات، والتي شكلت دافعا مهما للكثير من المستثمرين لإنشاء مؤسسات جديدة، وهو ما ارتبط خاصة بالنموذج الثاني للمقاولين.

كما مثل نقص المنتج في السوق حافزا للاستثمار خاصة بالنسبة للنموذج الأول، وذلك أثناء مرحلتي السبعينات والثمانينات، حيث تميزت تلك الفترة بنقص في العديد من المنتجات الوطنية وحتى المستوردة، مما أدى لفتح المجال للمستثمرين الخواص لتلبية متطلبات السوق.

بالإضافة لذلك، لعبت الإعانات المالية والتسهيلات البنكية دورا مهما في تشجيع اتخاذ المبادرة المقاولاتية أثناء فترة التسعينات، خاصة لدى النموذج الثالث من المقاولين، الذين يعدون أبناء هذه الفترة، فقد تميز هؤلاء بصغر سنهم والمستوى التعليمي الجامعي، وبعد حصولهم على شهادات جامعية عليا فتحت أمامهم فرص متعددة لدخول عالم المقاولاتية، أهمها تسهيلات الحصول على رأس المال والدعم المالي الممنوح من طرف البنوك. وقد سمح لهم ذلك باستغلال هذه التغيرات الاقتصادية الجديدة لصالحهم وذلك من خلال ممارستهم للنشاط المقاولاتي بإنشاء مشاريع خاصة.

أما بالنسبة لحجم المؤسسات، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى مؤسسات كبيرة الحجم، وهو ما يدل بأن المقاولين الجزائريين يساهمون في توفير مناصب عمل واستقطاب اليد العاملة العاطلة.

و فيما يخص الأشكال القانونية للمؤسسات، فقد وجدنا تنوعا في طبيعتها، حيث برزت المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة SARL، خاصة ذات النمط العائلي، بالإضافة إلى المؤسسات ذات الأسهم SPA والمؤسسات الفردية.

وتعد المؤسسات ذات المسؤولية المحددة (SARL) الأكثر انتشارا، لكونها الأسهل من الناحية القانونية والتنظيمية، كذلك لا تفرض عددا محددا من المشاركين. أما الشراكات ذات الأسهم، فقد كانت نسبتها قليلة في العينة المدروسة، ويمكن تفسير ذلك بكون هذا الشكل القانوني يستلزم عددا أكبر من الشركاء لتكوين مؤسسة، بحيث يستلزم سبعة (7) شركاء على الأقل، وكذا توفر رأسمال معتبر لا يقل عن مليون دينار. وكذلك نجد المؤسسات الفردية، بحيث يفضل المقاول أن يكون المسؤول الوحيد عن التسيير وفي اتخاذ القرارات داخل مشروعه.

وما يمكن ملاحظته هو أن المقاول الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على المؤسسات العائلية، وهذا ما يعكس دور العائلة كمجال أساسي لإنشاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري. ومن ثم، فإن النشاط الاقتصادي الخاص في الجزائر لا يزال يتسم بالطابع العائلي في إنشاء مؤسسات خاصة وتنظيمها.

تبين من خلال نتائج الدراسة أن معظم المقاولين يعتمدون على شركاء ينتمون إلى وسطهم العائلي أو المهني، الأمر الذي يؤكد الدور الأساسي الذي تلعبه العائلة في تسيير المؤسسة واستمراريتها. وبالرغم من وجود بعض النزاعات والخلافات بين الشركاء، لكن الروابط العائلية في معظم الأحيان تساهم احتواء هذه النزاعات والحفاظ على تماسك المؤسسة.

كما أظهرت النتائج أن أغلب المشاركين يشغلون مهام التسيير ضمن المؤسسة، وهذا لضمان السير الحسن للنشاط الاقتصادي للمؤسسة والحفاظة على الرأس المال، وكذا الحفاظ على أسرار المهنة. لكن يقتصر دور بعض المشاركين على المساهمة برؤوس الأموال فقط، دون تدخلهم المباشر في تسيير المؤسسة، إذ ما يهمهم أساسا هو الأرباح والعوائد المالية.

أما فيما يخص طبيعة النشاط للمؤسسات، فقد توصلنا إلى وجود تنوع واضح في المنتوجات والميادين التي يستثمر فيها المقاولون، حيث أصبحوا يستثمرون في مختلف المجالات، بما في ذلك الميادين التي كانت في فترات سابقة ممنوعة على الخواص، مما أدى إلى ظهور المنافسة بين المستثمرين، وساهم في تنوع المنتوجات وتحسين الجودة.

في نفس السياق، تعتبر أول خطوة في المسار المقاولاتي لأي مقاول في إيجاد فكرة المشروع الذي يريد تجسيده، سواء تعلق الأمر بنوعية المنتج أو طبيعة النشاط الذي سيقوم بممارسته. غير أن الانتقال إلى مرحلة إنجاز هذه الفكرة لا يتم بصورة تلقائية، بل هناك عدة حوافز وعوامل التي تدفع المقاول للاستثمار.

ففعّل المقاول يحد قرارا شخصيا يتخذه المقاول، إلا أنه في كثير من الأحيان ما يكون متأثرا بعدة عوامل محيطة به، سواء تعلق الأمر بالحيط العائلي أو المهني، أو بحوافز مادية وبسيكولوجية مختلفة. وبالطبع من خلال معرفة شخصية المقاول وأصله الاجتماعي ومساره المهني، يمكننا أن نعرف خصوصيات المقاول الجزائري. ولا شك أن توفر مجموعة من العوامل المتداخلة يكون دافعا أساسيا للانتقال من مجرد فكرة إلى مزاولة فعلية للاستثمار، إذ أن قرار إنشاء مؤسسة لا يعد فعلا معزولا، وإنما نتيجة تجمع مجموعة من الفرص والظروف التي تتكامل فيما بينها، فتولد لدى المقاول الشجاعة على اتخاذ القرار، وبالتالي فإن اتخاذ قرار الاستثمار عبارة عن مرحلة نضج الفكرة وقابليتها للتطبيق وفق صيغ وصفات مختلفة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل التي دفعت المقاولين المبحوثين إلى الاستثمار: إدراك الفرص الاقتصادية المتاحة في السوق، وحب المخاطرة، وروح الإبداع، والرغبة في الاستقلالية، والسعي إلى تحقيق الربح والنفوذ الاجتماعي، إضافة إلى وجود رؤوس أموال، والانتماء إلى عائلات تمارس النشاط المقاولاتي وكذا المعرفة الجيدة للسوق.

وبعد استعراضنا بعض الجوانب المتعلقة بإنشاء المؤسسات من طرف المقاولين، بالخصوص الحوافز التي دفعتهم إلى أخذ المبادرة وطرق جمع الوسائل المادية والمالية والبشرية، تمكنا من إبراز بعض الميكانيزمات والاستراتيجيات التي اتبعوها خلال مسيرتهم المقاولاتية.

وتجدر الإشارة إلى أن تكون ذهنية المقابلة لدى المقاولين الجزائريين ارتبطت بمجموعة من الحوافز والدوافع الداخلية والخارجية؛ فالدوافع الداخلية تتمثل في خصائصهم الشخصية، مثل حب الاستقلالية وروح الإبداع وحب المخاطرة والرغبة في تحقيق الربح، في حين، تكمن الدوافع الخارجية في تأثير العائلة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم.

الخلاصة:

ختاما، يمكن القول من المنظور الاجتماعي، إن كل جماعة بشرية تقوم على مجموعة من المعان المشتركة، فإذا نظمت هذه المعاني تولدت تلقائيا ذهنية جماعية معينة. ومع مرور الوقت، تتحول شبكات تبادل الفعل بصورة تدريجية إلى ممارسات معتادة وروتينية. وفي هذا السياق تتعزز المهارات الضرورية باستمرار، ويتطور تبادل الفعل والمشاركة وأنشطة بناء الجماعة إلى طرق يسلم بها وتعد بديهية في المجتمع. وفي ظل توفر ظروف اقتصادية واجتماعية مناسبة، تؤدي هذه العناصر مجتمعة، وفي آن واحد، في تشكل ذهنية حديثة للمقاول، وكذا إبداع طرق جديدة للإنتاج. كما أن هذه المؤسسات سوف تؤثر بدورها على إمكانيات المجتمع ومعدل نموه، بما في ذلك بناء اقتصاد قوي وحيوي قائم على النشاط الصناعي والاستثمار.

من خلال التركيز على شخصية المقاول الجزائري سعت هذه الدراسة إلى التعرف على "المقاولين الجزائريين المنظمين"، وإدماجهم في إطار تحليل "سوسيولوجية المقابلة". ورغم الصعوبات المنهجية في البحث المرتبطة بدراسة فئة المقاولين الجزائريين بصفة عامة، فقد تمكنا من تحديد أهم ملامح هذه الفئة وخصائصها الأساسية، مع العلم بأن الإلمام الشامل بهذه الشخصية في دراسة واحدة يظل أمرا صعبا، نظرا لاختلاف الطبائع الفردية وتعدد المسارات والاستراتيجيات المقاولاتية.

لقد أظهرت الحالات المدروسة، في ضوء الأسئلة المطروحة، وجود تفاوتات عميقة واختلافات واضحة بين المقاولين الجزائريين، إلا أن التحليل المتعمق كشف في نفس الوقت عن وجود روابط وطيدة تجمع بينهم. فقد تمكنا، من خلال ذلك، إلى تحديد ثلاثة نماذج بارزة من المقاولين الجزائريين، ينفرد كل نمط بخصائص نوعية تميزه عن النمطين الآخرين.

يتمثل النموذج الأول في المقاولين الذين كانوا إطارات سابقة في القطاع العام، وهم في الغالب من فئة الكهول، يمتلكون مستوى تعليمي جامعي وتجربة مهنية واسعة. ويتمثل هدفهم الأساسي من وراء خوض التجربة المقاولاتية في تحقيق الاستقلالية المالية، حتى على مستوى العائلة، كما يولون أهمية كبيرة للعنصر الاقتصادي، وقد شكلت التغيرات الاقتصادية التي عرفت الجزائر الحافز المركزي التي دفعتهم نحو الاستثمار.

أما النموذج الثاني، فيضم المقاولون ذوي الخلفية التجارية وأصحاب المهن الحرة، الذين يتميزون غالبا بكبر السن ومستوى تعليمي متوسط، مع تراكم لرؤوس الأموال من نشاطهم السابق. ويتمثل هدفهم الأساسي من وراء الاستثمار إلى تحقيق أرباح وفيرة وبأقل التكاليف الممكنة. كما يولي هؤلاء أهمية كبيرة للمحيط الاجتماعي الذي ينتمون إليه، حيث شكل التضامن العائلي حافزا مهما لاتخاذ المبادرة المقاولاتية.

في حين يتمثل النموذج الثالث في فئة المقاولين الجزائريين الجدد هم الذين لم يمارسوا أي نشاط مهني قبل دخولهم عالم المقاولاتية، وهم في الغالب من فئة الشباب لهم مستوى تعليمي جامعي، لكن دون تجربة ميدانية سابقة. وينصب اهتمام هذه الفئة أساسا على العنصر الاقتصادي، وقد مثلت الإعانات المالية والتسهيلات التي منحتها الدولة عاملا محفزا لهم لولوج عالم المقاولاتية. كما يكمن هدفهم الأساسي من وراء إنشاء المؤسسات في تحسين مستواهم المعيشي، والسعي نحو الترقية الاجتماعية واكتساب مكانة مرموقة داخل المجتمع. انطلاقا من سيروية التحليل وما توصلنا إليه من تأويلات وتفسيرات لتصريحات المقاولين المبحوثين، يتبين أن الميكانيزمات التي ساعدت في بروز المقاول الجزائري حاليا يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- يعمل المقاول الجزائري داخل حقل يتسم بخضوعه لجملة من الضوابط والضغوطات والكوابح الاقتصادية والقانونية والسياسية، تتمثل معظم هذه القيود في علاقته بالإدارة والبنوك.

2- يقوم المقاولون الجزائريون بعدة أدوار، تتراوح بين تسيير المؤسسة وتنظيمها والإشراف على سيروية الإنتاج، إلا أنهم يستعينون في أداء هذه المهام بمختصين في التسيير والإنتاج، من إطارات ومهندسين، وفي بعض الأحيان حتى من الشركاء، كل هذا لضمان السير الحسن للمؤسسة.

3- يعتمد هؤلاء المقاولون على تشغيل يد عاملة شابة، إلا أنها تعاني غالبا من نقص في التأهيل. أما بالنسبة للموظفين المؤهلين الذين كانوا يشتغلون في القطاع العام، فإنهم يقدمون للمؤسسة خدمة مزدوجة؛ حيث تستفيد من تجربتهم المهنية دون تحمل عبء تكوينهم من جهة، وكذا استفادتها من الشبكات والعلاقات الشخصية التي أقاموها خلال مساهمهم المهني من جهة ثانية، وهذا ما يجعل المقاولين يفضلون تشغيل يد عاملة مكونة ومجهزة مسبقا.

4- لا يزال النشاط الاقتصادي للمقاولين الجزائريين يتميز بالاعتماد على روابط القرابة العائلية في إنشاء المؤسسات الخاصة.

5- تعد روح المبادرة، والإبداع، والابتكار، والاستعداد للمخاطرة، والسعي للتجديد، والصرامة في اتخاذ القرارات، من الصفات الأساسية التي ينبغي أن يتصف بها المقاول الحالي والمستقبلي عند إنشاء أي مشروع خاص إذا أراد أن يضمن فرص نجاحه.

6- واجه المقاولون الجزائريون أثناء مسيرتهم المقاولاتية جملة من الصعوبات، من أهمها العراقيل البيروقراطية، والأزمات المالية، وصعوبة الحصول على المواد الأولية، بالإضافة إلى تقلبات سعر الصرف، إلا أنهم تمكنوا من تجاوز هذه الصعوبات والاستمرار في النشاط والإنتاج.

7- اعتمد المقاولون الجزائريون على استراتيجيات فعالة، من بينها متابعة المنتج وتجديده، والإبداع فيه عند الضرورة، بالاعتماد على دراسة السوق. كما أصبحوا أكثر انفتاحا على المحيط الخارجي لمؤسساتهم؛ حيث لم يعد اهتمامهم مقتصرًا على ما يحدث داخل المؤسسة، بل اتجه إلى الاطلاع على ما يحدث في بيئتها الخارجية، من خلال متابعة المنافسين والتعرف على التجديدات والإبداعات التكنولوجية، من خلال المشاركة في المعارض الوطنية والدولية.

8- من الخصائص البارزة لهؤلاء المقاولين توسع استثماراتهم لتشمل ميادين ونشاطات مختلفة، كما أصبحت منتوجاتهم تتميز بالتنوع والجودة، حيث أصبحت النوعية الجيدة للمنتج تمثل شرطا أساسيا للدخول في المنافسة.

9- توجد علاقة وطيدة بين اختيار المنطقة الجغرافية للاستثمار من طرف المقاولين الجزائريين وبين إنشاء المؤسسة الخاصة؛ فالاستثمار في مشروع ما لا يكفي لتحقيق النجاح، وإنما يتطلب وضعه في محيط اجتماعي ملائم يراعي خصوصيات كل منطقة، حتى يستطيع بناء اسم، وسمعة حسنة، ومكانة اقتصادية واجتماعية لمؤسسته، وكذا تحقيق نفوذ اجتماعي يعد هدفا أساسيا لكل مقاول.

وبناء على ما سبق، توصلنا إلى نتائج تسمح لنا بالقول إن ذهنية المقاول بدأت تتكون لدى الجيل الجديد من المقاولين الجزائريين. فقد أصبحت الاستراتيجيات المتبعة في إنشاء المؤسسات وتنظيمها وتسييرها تبدو أكثر عقلانية مقارنة بالمرحلة السابقة، كما أنها تختلف

عن تلك التي كان يستعملها مقاولي سنوات السبعينات للقرن الماضي. وبالتالي يمكن القول إن هذه الفئة من المقاولين ساهمت فعليا في تكريس وتجسيد روح المقاولاتية ونظامها في المجتمع الجزائري.

على ضوء ما تقدم، وتبعا للاستراتيجيات التي أصبح المقاول الجزائري ينتهجها، والتي تتجه إلى قدر أكبر من العقلانية في أساليب التنظيم والتسيير، يبرز تساؤل أساسي مفاده: هل أصبح المقاول الجزائري مؤهلا للتحويل إلى طبقة اجتماعية حاملة لمشروع اقتصادي واجتماعي جديد؟

وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية، من خلال مساهمته في توفير مناصب العمل، وتنويع في المنتوجات الوطنية وتحسين جودتها، فإن التساؤل الذي نطرحه: هل بإمكان المقاول الجزائري أن يكون محركا أساسيا وعنصرا حيويا في ترسيخ تنمية اقتصادية حقيقية؟

- ALLALI, B. (2001). vers une théorie de l'entrepreneuriat. *cahier de recherche l'ISCAE*(17).
- ARON, R. (1969). *Les étapes de la pensée Sociologique*. Paris: Gallimard.
- AUDRETSCH, D. (2006). l'émergence de l'économie entrepreneuriale. *reflets et perspectives de la vie économique*(1), pp. 43-70.
- BOUKHOBZA, M. (1989). *Ruptures et transformations sociales en Algérie*. Alger: OPU.
- Bourdieu, P. (2012). *Sociologie de l'Algérie*. paris: Presses universitaires de France.
- Boutillier, S., & Uzunidis, D. (2012). *Schumpeter, Marx et Walras. Entrepreneur et devenir du capitalisme*. *Revue Interventions économiques*. Papers in Political Economy.
- BOUTILLIER, S., & UZUMIDIS, D. (2006). *L'aventure des entrepreneurs*. FRANCE: studyrama perspectives.
- BOUYACOU, A. (1988). *La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie*. Ben aknoun: Opu.
- Bouyakoub, A. (1997). Les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition ; la dimension transnationale. *les cahiers du CREAD*(40), pp. 105-119.
- DRUCKER, P. (1985). *Les entrepreneurs*. France: Hachette.
- HISRICH, R. D., & PETERS, M. (1989). *entrepreneurship : lancer, elaborer et gérer une entreprise*. France: édition de nouveaux horizons.
- Knight, F. (1921). *Risk, Uncertainty, and Profit*. Boston: MA : Hart, Schaffner & Marx ; Houghton Mifflin Co.
- LIABES, D. (1978, Novembre). le secteur privé base économique d'une bourgeoisie . *débats et critiques*(1), pp. 3-27.
- LIABES, D. (1984). *capital privé et patrons d'industries en Algérie (1962-1982)*. Alger: CREA.
- LIABES, D. (1988). Entreprises entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie Sociologie de l'entreprendre (DEA). Paris 7, France.
- MARX, K. (1969). *Le capital*. Paris: Garnier.
- Mezaour, A. (2025). The entrepreneurial landscape in Algeria: Opportunities and constraints. *Lex Localis Journal*, 23(11), pp. 3205-3220.
- Nessaibi, S. (2025, decembre 30). Entrepreneurship and the Algerian experience: Dynamics, barriers, And pathways to inclusive growth. *Journal of Communication Studies*, 7(2), pp. 38-51.
- PENEFF, J. (1981). *Industriels Algériens*. France: CNRS.
- PENNEF, J. (1983). les chefs d'entreprises en Algérie :: « Entreprises et entrepreneurs en Afrique ». *Actes du colloque*, pp. 571-585.
- SCHUMPETER, J. (1951). *Capitalisme ,Socialisme et Démocratie*. Paris: Payot.
- SOUIDI, R., FERFERA , M., & AKROUF, T. (2000). Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entreprises : Enquête de Boughni. *les cahiers du CREAD*(51), pp. 45-70.
- VERIN, H. (1982). *Entrepreneurs entreprises* . France: PUF.
- WEBER, M. (1921). *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*. Paris: Plon.
- بريجيت بيرجير . (1995). *ثقافة تنظيم العمل* . (محمد مصطفى غنيم، المترجم) مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع.
- ج.د. بركات، و محمد أمين عسول. (30 جوان، 2024). واقع النظام البيئي المقاوطني في الجزائر: فرص وتحديات في ضوء المؤشرات العالمية. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 11(1)، الصفحات 499-515.
- جودسل ج. (1995). *منظمو العمل يستعدون للمعركة*، في: *ثقافة تنظيم العمل لبريجيت بيرجير*. (م. م. غنيم المترجم) مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع.